الأمم المتحدة

A/ES-10/781–S/2018/458

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
16 May 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أبعث إليكم بهذه الرسالة كي أوجه انتباهكم العاجل والفوري إلى الوضع المروع الذي تتوالى حلقاته على الأرض في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بسبب تصعيد الأعمال الإسرائيلية غير القانونية، بما في ذلك الهجمات الموجهة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، وتزايد الإصابات وتصاعد حالات التوتر.

وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى أن السلطة القائمة بالاحتلال تواصل تكثيف هجماتها على السكان المدنيين في قطاع غزة المحاصر في انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والأحكام ذات الصلة المتعلقة بحماية المدنيين في النزاع المسلح. وقد تجاوز مستوى الوفيات والإصابات التي لحقت بالمدنيين الفلسطينيين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية في قطاع غزة مجرد السلوك اللاأخلاقي واللاإنساني وغير المشروع لتشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وهي الجرائم التي يجب محاسبة إسرائيل عليها.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يسمح بعد الآن بارتكاب مثل هذه المذابح ضد شعبنا دون التعرض للعقاب؛ ويجب ألا يستمر تجاهل نداءاتنا المتكررة من أجل توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل. إن أبناء شعبنا عزّل وهم في أمس الحاجة وعلى وجه الاستعجال إلى الحماية الدولية وإلى الحماية التي يكفلها القانون الدولي، على أن هذا القانون يجري انتهاكه بشكل صارخ وفاضح وبصورة منهجية من قبل السلطة القائمة بالاحتلال.

وعند كتابتنا هذه الرسالة، لقي أكثر من ٣٨ مدنيا فلسطينيا، من بينهم ما لا يقل عن ستة أطفال، مصرعهم على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية اليوم، وأصيب أكثر من ٢ ٠٠٠ مدني بجروح،

210518 180518 18-07980 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وقد أصيب العديد منهم بجروح بالغة من جراء أشكال الذخيرة الهمجية التي تتعمد السلطة القائمة بالاحتلال استخدامها ضدهم. ومن المفجع أن هذه المجزرة رفعت العدد الإجمالي للمدنيين الفلسطينيين الذين قتلوا إلى أكثر من ٨٠ قتيلا منذ انطلاق مسيرة العودة الكبرى في ٣٠ آذار/مارس، وهي المسيرة التي دامت ستة أسابيع.

إن تصعيد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث لا يزال المدنيون الفلسطينيون العزل الذين يمارسون حقهم المشروع في الاحتجاج على هذا الاحتلال اللاإنساني وغير القانوني تماما عند حدود قطاع غزة يتعرضون للاعتداء والقتل عمدا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، ينذر بزيادة زعزعة استقرار الوضع على أرض الواقع وإشعال فتيل جولة أخرى من العنف المميت من جانب إسرائيل. وندعو المجتمع الدولي، وعلى رأسه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إلى التصرف فورا وفقا لالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني للتصدي لهذه الأزمة المتفاقمة والحيلولة دون زعزعة استقرار هذا الوضع بالكامل.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن أعمال العنف والأوضاع المتقلبة التي نشهدها اليوم تأتي على خلفية القرار الاستفزازي وغير القانوني الذي اتخذته إدارة الولايات المتحدة بنقل سفارتها رسميا من إسرائيل إلى مدينة القدس. وقد أدى هذا الإجراء – الذي يشكل خرقا صارخا لقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرارات ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وللحظر الصريح للاستيلاء على الأراضي بالقوة – إلى تفاقم التوترات والحساسيات بشدة، لا سيما في هذا الوقت الذي يحيي فيه الشعب الفلسطيني الذكرى السنوية السبعين للنكبة، وهي مأساة مستمرة تنطوي على جروح عميقة ومؤلمة يتواصل تعميقها.

وباعتبار الولايات المتحدة قوة عالمية رائدة، كان باستطاعتها الضغط على إسرائيل لإنهاء انتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني واحترام القانون الدولي وتهيئة بيئة تتيح الخروج من حالة الجمود السياسي، بما يضع حدا للاحتلال الإسرائيلي الذي دام ٥٠ عاما، وكان باستطاعتها ضمان مستقبل يعمه السلام والأمن والرخاء والكرامة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. ومما يؤسف له أنها بدلا من القيام بذلك، واصلت دعم تعنت إسرائيل وإفلاتها من العقاب، موفرةً لها الحماية من الانتقادات الدولية ومن أي تدابير حقيقية لوضع حد لهذا الوضع غير القانوني ولهذا الظلم.

وهذا الإجراء الأخير الذي اتخذته الولايات المتحدة في القدس شجَّع بشكل واضح وخطير الحكومة اليمينية في إسرائيل على تنفيذ سياساتها وممارساتها غير المشروعة، بما في ذلك قتل المدنيين الأبرياء في وضح النهار، دون أن تخشى عواقب ذلك، كما يشجعها على مواصلة إحكام قبضتها على المدينة وضمها بحكم الأمر الواقع، وهو أمر غير قانوني، إلى جانب بقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي هذا الصدد، لا بد من أن نشير إلى أن مجلس الأمن قد دعا بشكل واضح ”الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس أن تسحب تلك البعثات من المدينة المقدسة“، وإلى أنه مصمِّم على ”أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات“.

ونحن ندعو إلى احترام سلطة المجلس وقراراته. فهذه حقائق وتشريعات لا يمكن التغاضي عنها أو تجاهلها، بصرف النظر عن الذرائع السياسية والمسوغات الاعتباطية. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى

احترام الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة في مدينة القدس، بما في ذلك الحرم القدسي الشريف، الذي ما زال يتعرض للاستفزاز والتحريض من قبل المتطرفين الإسرائيليين، كما شهدنا ذلك مرة أخرى بالأمس فقط عندما اقتحم مستوطنون إسرائيليون متطرفون حرم المسجد الأقصى المبارك بأعداد كبيرة في ظل حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي ورفعوا الأعلام الإسرائيلية في الحرم، مما تسبب في اشتباكات مع المصلين المسلمين وحراس الأوقاف الإسلامية هناك.

وتوضح الحالة الناشئة، قولا وفعلا، أن الإجراء الذي اتخذته اليوم الإدارة الحالية للولايات المتحدة لم يؤد إلى تأجيج الحالة المضطربة أصلا والتحريض على العنف الطائش فحسب، بل يُحتمل أن يؤدي أيضا إلى تأجيج المشاعر الدينية لدى المتطرفين الدينيين، فيؤجج بذلك التطرف العنيف والنزاع في المنطقة وخارجها، مع ما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى. وفي ضوء هذا الإجراء المؤسف للغاية، فضلا عن تطور الحالة الخطيرة على أرض الواقع، فإننا ندعو المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى معالجة هذه المسألة البالغة الأهمية دون تأخير والعمل بسرعة على الوفاء بمسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين، مع إعادة تأكيد شرعية القرارات ذات الصلة والمطالبة باحترامها بشكل كامل.

وندعو جميع الدول إلى أن ترفض كل هذه الأعمال غير القانونية وإلى أن تتمسك باحترام القانون الدولي والقرارات ذات الصلة، وأن تتصرف وفقا لالتزاماتها القانونية في هذا الصدد. ويجب أن يشمل ذلك إدانة سلوك إسرائيل غير القانوني والإجرامي تجاه الشعب الفلسطيني الرازح تحت نير احتلالها الأجنبي، ورفض استعمارها لأرضنا ومحاولات أي دول أخرى ترسيخ ودعم هذا الوضع غير القانوني، وعدم الاعتراف بذلك.

غير أنه أولا وقبل كل شيء، يجب علينا أن نوجه نداء عاجلا إلى مجلس الأمن كي يتصرف الآن ويُسمع صوته من أجل وقف المجازر التي ترتكب ضد شعبنا، وبخاصة الآن في هذه اللحظة في قطاع غزة. ويجب أن يضطلع المجلس بمسؤولياته بموجب الميثاق لكفالة احترام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لجملة أمور منها اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فهذه مسألة ملحة وأمر أساسي للحفاظ على القواعد والمعايير الدولية والمعايير الأخلاقية في جميع الحالات، وإنقاذ أرواح المدنيين الأبرياء، والحيلولة دون انهيار هذا الوضع كي يتسنى إنقاذ ما لعله باقٍ من فرص ضئيلة لتحقيق سلام عادل. وتحقيقا لهذه الغاية، من الملح والضروري حماية الشعب الفلسطيني الرازح تحت نير الاحتلال الإسرائيلي وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني.

ومرة أخرى، وبالنظر إلى الوضع البالغ الخطورة، نناشد مجلس الأمن أن يتخذ إجراء عاجلا للحيلولة دون زيادة زعزعة استقرار هذا الوضع الهش للغاية، مع إيلاء الاعتبار الواجب في هذا الظرف الحساس لمحنة الشعب الفلسطيني في ضوء احتلال إسرائيل الأجنبي لأرضه الذي دام أكثر من ٥٠ عاما، ولقيام الشعب الفلسطيني في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨ بتخليد مرور ٧٠ عاما على النكبة المأساوية التي أصابته في عام ١٩٤٨، وهو ظلم تاريخي خطير لا يزال مستمرا اليوم ولا يزال يشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين. ويعد اتخاذ تدابير فورية أمرا أساسيا لاستعادة سيادة القانون الدولي في الجهود الرامية إلى حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وإتاحة إقامة سلام عادل ودائم، بما يتيح للشعب الفلسطيني العيش في جو من العدالة والكرامة والسلام وأن يمارس حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحرية في دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وبما يتيح إيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين استنادا إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

وفي هذه اللحظة الحاسمة والحساسة، فإن الشعب الفلسطيني وقيادته، إلى جانب كل من يؤمن في سائر أنحاء العالم بالقانون الدولي وطريق العدالة بوصفهما أنجع السبل المفضية إلى السلام، يتطلعون إلى مجلس الأمن بتوقعات عالية في أن يضطلع بمسؤولياته وفقا لواجباته المنصوص عليها في الميثاق. وعليه، فإننا نكرر مناشدتنا للمجلس أن يعمل على إنهاء ما يرتكبه الاحتلال من وحشية ومن مجازر ضد أبناء شعبنا؛ وأن يوقف انتهاكاته الجسيمة لما لهم من حقوق الإنسان؛ وأن يكفل حمايتهم؛ وأن يتمسك بقوة بجميع قراراته المتعلقة بقضية فلسطين، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، وأن ينفذ تلك القرارات.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة